No. 50735

Brazil
and
Saudi Arabia

General Agreement on co-operation between the Government of the Federative Republic of Brazil and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia. Riyadh, 16 May 2009

Entry into force: *22 September 2010 by notification, in accordance with article 14*

Authentic texts: *Arabic, English and Portuguese*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Brazil, 15 April 2013*

Brésil
et
Arabie saoudite

Accord général sur la coopération entre le Gouvernement de la République fédérative du Brésil et le Gouvernement du Royaume de l'Arabie saoudite. Riyad, 16 mai 2009

Entrée en vigueur : *22 septembre 2010 par notification, conformément à l'article 14*

Textes authentiques : *arabe, anglais et portugais*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Brésil, 15 avril 2013*

المادة الخامسة عشر

تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية السابقة (اتفاقية التعاون التجاري والتقني بين حكومة جمهورية البرازيل الاتحادية وحكومة المملكة العربية السعودية) التي عقدت عام 1975 م.

حررت في الرياض ، بتاريخ 21 /5 /1430 هـ ، الموافق 16 مايو 2009 م من نسختين أصليتين كل منهما محررة باللغات العربية والبرتغالية والانجليزية، والنصوص متساوية في الحجية. وفي حال وجود اختلاف في التفسير يعتمد النص الإنجليزي.

عن حكومة جمهورية البرازيل الاتحادية

سيلسو اموريم

وزير العلاقات الخارجية

عن حكومة المملكة العربية السعودية

سعود الفيصل

وزير الخارجية

المادة الثانية عشر

يتعهد كل طرف متعاقد بعدم نشر أي من الوثائق أو المعلومات أو أي من البيانات الأخرى التي تم الحصول عليها خلال فترة الإعداد لهذه الاتفاقية أو نقلها إلى طرف ثالث دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من قبل الطرف الآخر.

المادة الثالثة عشر

ولا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير هذه الاتفاقية بما يتعارض مع أي التزامات أو تعهدات إقليمية أو عالمية لكل من الطرفين المتعاقدين، أو مع تلك الالتزامات والتعهدات الناجمة عن الوضع الراهن أو المستقبلي لأي من الطرفين في تنظيمات اقتصادية إقليمية أو دولية .

المادة الرابعة عشر

1. يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ آخر إشعار متبادل عبر القنوات الدبلوماسية ، مؤكداً كلا الطرفين إنجازه للإجراءات الداخلية التي تطلبها تشريعاتهم القانونية.

2. تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمس سنوات من تاريخ دخولها حيز النفاذ، و تجدد تلقائيا لفترات متعاقبة مدتها عام واحد ما لم يقدم أي من الطرفين المتعاقدين مذكرة خطية تفيد برغبته بإلغاء هذه الاتفاقية. وسينتهي مفعول هذه الاتفاقية بعد ستة أشهر من استلام أحد الطرفين طلب إلغاء الاتفاقية.

3. وفي حالة توقف هذه الاتفاقية عن السريان، يجب أن تنفذ البرامج، والمشاريع، والصفقات، والالتزامات التي أبرمت خلال سريان هذه الاتفاقية وفقاً لأحكامها.

المادة الثامنة

يدرك الطرفان المتعاقدان فائدة وضرورة زيادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العلاقات الاقتصادية الثنائية، إذ سيقوم كل منها، وفقاً للأطر القانونية للبلدين، بتعزيز بيئات العمل الملائمة لهذا الغرض.

المادة التاسعة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع وتسهيل تبادل الزيارات بين الأفراد والممثلين الحكوميين، والزيارات المتبادلة من قبل الوفود الاقتصادية والتجارية والمالية والفنية، سواءً من القطاع العام أو الخاص، بما يتوافق مع التشريعات الوطنية.

المادة العاشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على تشكيل لجنة مشتركة تجتمع بشكل متبادل بين البلدين بصورة منتظمة أو متى ما دعت الحاجة لذلك للتشاور بشأن التدابير والسبل المتبناة لتعزيز وتنفيذ ودعم التعاون على كافة الأصعدة التي شملها هذا الاتفاق.

المادة الحادية عشر

يشجع الطرفان المتعاقدان على إبرام برامج تعاون تنفيذية مشتركة في أي من المجالات التي شملتها هذه الاتفاقية، وعلى إبرام اتفاقيات مستقلة في ميادين محددة ذات الاهتمام المشترك عند الضرورة.

المادة السادسة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع التعاون فيما يخص تطوير أنظمة البنية التحتية لبعض القطاعات، دون أن يكون مقصوراً عليها، وتشمل هذه القطاعات ما يلي :

أ- السكك الحديدية.
ب- النقل.
ج- الطيران.
د- بناء الطرق.
ه- الاتصالات.
و- الطاقة.
ز- معالجة النفايات وإعادة التصنيع.

المادة السابعة

سبل التعاون الاقتصادي والصناعي والمالي والفني والتكنولوجي قد تشمل، دون الاقتصار، ما يلي:

أ- إقامة المشاريع المشتركة، والتمثيل التجاري والمكاتب الفرعية.
ب- نقل المعلومات والتكنولوجيا.
ج- عقد اتفاقيات تقاسم الإنتاج بهدف الاستفادة القصوى من قدرات التصنيع، وللتقليل من التكاليف الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية الدولية.
د- بناء وإعادة تأهيل المصانع والصناعات القائمة وتطويرها وتوسيعها وتشغيلها آلياً.
ه- التسويق، والاستشارات وخدمات أخرى.
و- إعداد دراسات الجدوى.
ز- تبادل المعلومات المتعلقة بالتدريب المهني.